مرسوم اتحادي رقم (87) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتو انيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى
صُودق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 4 نوفمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية
على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 14 / شوال / 1444هـ
الموافق: 4 / مايو / 2023م

اتفاقية
بشأن
نقل الأشخاص المحكوم عليهم
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية ليتوانيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا ويشار اليهما فيما يلي بـ "الدولتين"،

رغبة منهما في تسهيل اندماج الاشخاص المحكوم عليهم في المجتمع عبر إتاحة الفرصة لهم لقضاء محكومياتهم في بلدانهم.

استرشادا بمعايير القانون الدولي والقانون الساري في أراضي الدول والسعي لتطوير التعاون الدولي في مجال الانفاذ.

تمسكا بمبدأ احترام حقوق الإنسان

اتفقتا على ما يأتي:

المادة 1
التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية: ـ

1. "حكم" يقصد به قرار نهائي من المحكمة بتوقيع عقوبة.
2. "عقوبة" يقصد به عقوبة بالسجن لارتكاب جريمة جنائية.
3. "الشخص المحكوم عليه" يقصد به شخص يقضي عقوبته بالسجن لدى دولة العقوبة التي أصدرت الحكم.
4. "دولة العقوبة" يقصد بها الدولة التي اصدرت العقوبة الموقعة على الشخص الذي يجوز أو تم نقله.
5. "دولة التنفيذ" يقصد بها الدولة التي سينقل اليها الشخص المحكوم عليه أو تم نقله إليها لقضاء العقوبة أو ما تبقى منه.

المادة 2
التعاون

تتعهد الدولتان بالتعاون إلى أقصى مدى ممكن فيما يتعلق بنقل الأشخاص المحكوم عليهم وفقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة 3
مبادئ عامة

1. يجوز نقل الشخص المحكوم عليه من اراضي دولة العقوبة إلى اراضي دولة التنفيذ لقضاء العقوبة أو ما المدة المتبقية منها، وفقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
2. يجوز تقديم طلب النقل بواسطة دولة العقوبة او دولة التنفيذ. يجوز للشخص المحكوم عليه، ممثله القانوني أو أحد أفراد عائلته المباشرة الإفصاح عن رغبته بالنقل إلى دولة العقوبة أو دولة التنفيذ.
3. على دولة العقوبة اخطار الشخص المحكوم عليه بهذه الاتفاقية.

المادة 4
السلطات المركزية

1. لأغراض هذه الاتفاقية، على السلطات المركزية المعينة بواسطة الدولتين والتواصل مع بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بطلبات النقل.
2. تكون السلطة المركزية للامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولجمهورية ليتوانيا هي وزارة العدل.
3. في حال تغير أي دولة لسلطتها المركزية فعليها اخطار الدولة الأخرى خطيا بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 5
الطلبات والمستندات الداعمة

1. تقدم طلبات النقل والمستندات الداعمة خطيا وتعنون الى السلطة المركزية لدى الدولة المطلوب إليها عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تكون طلبات النقل والمستندات الداعمة باللغة الرسمية للدولة الطالبة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للدولة المطلوب إليها أو إلى اللغة الإنجليزية، كما يجب أن تكون موقعة، مختومة بواسطة السلطة الطالبة ودون أي تصديق اخر في هذا الشأن.
3. لغرض اتخاذ قرار باي طلب قدم بواسطة دولة العقوبة وفقا لهذه الاتفاقية، فعلى دولة العقوبة تزويد دولة التنفيذ بالمعلومات والمستندات التالية: -

أ) الاسم الكامل، تاريخ ومكان ميلاد الشخص المحكوم عليه.
ب) طبيعة العقوبة، مدة، وتاريخ تنفيذها، وبيان يشير للمدة المتبقية منها والمعلومات المتعلقة بالتوقيف المؤقت أو بتخفيض العقوبة أو أي عنصر آخر يتعلق بتنفيذ العقوبة.
ج) نسخة طبق الأصل عن الحكم.
د) نسخة عن نص القانون المطبق.
ه) تقرير طبي أو اجتماعي أو أي تقرير أخر يتعلق بالشخص المحكوم عليه، إذا كان ضروريا، أو أي معلومات تتعلق بعلاجه في دولة العقوبة وأي توصية تتعلق بمتابعة هذا العلاج في دولة التنفيذ.
و) مستند يفيد بموافقة الشخص المحكوم عليه على النقل، كما هو منصوص عليه في البند 5 من المادة 6.

4. لغرض اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم من دولة التنفيذ وفقا لهذه الاتفاقية، تقدم دولة التنفيذ المعلومات والمستندات التالية الى دولة العقوبة:
أ) بيان أو مستند يشير أن الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.
ب) نسخة عن النصوص القانونية التي تنص على أن الفعل أو الامتناع محل العقوبة الموقعة يشكل جريمة جنائية في دولة التنفيذ إذا ارتكب في اراضيها.
ج) بيان بما إذا كان الشخص المحكوم عليه مطلوبا أو متهما أو محكوما عليه في دعاوى أخرى لدى دولة العقوبة.
د) تعهد بعدم منح العفو الخاص للشخص المطلوب نقله دون موافقة دولة العقوبة.
ه) نص بأحكام القانون التي تنص على الأحوال والإجراءات للإفراج المشروط.
5. في حالة موافقة دولة العقوبة على نقل شخص بناء على طلب مقدم من دولة التنفيذ، فعلى دولة العقوبة تقديم المعلومات والمستندات المذكورة في البند 3 من هذه المادة.
6. يخطر الشخص المحكوم عليه خطيا بجميع القرارات المتعلقة بطلب النقل الذي اتخذته أي من الدولتين.

المادة 6
شروط النقل

ينقل الشخص المحكوم عليه بموجب هذه الاتفاقية وفقا للشروط الآتية إذا: -
1. كان الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.
2. كان الحكم نهائي وواجب التنفيذ.

3. كانت المدة المتبقية لقضاء العقوبة وقت استلام طلب النقل لا تقل عن ستة أشهر على الأقل، ما لم يتفق على خلاف ذلك.
4. كان الفعل أو الامتناع محل العقوبة يشكل جريمة وفقا لقوانين دولة التنفيذ إذا ما ارتكبت في اراضيها.
5. وافق الشخص المحكوم عليه خطيا على نقله، في حالة عدم قدرته على الإفصاح عن رغبته في النقل، قد تكون الموافقة خطيا بواسطة ممثله القانوني.
6. وافقت كلا من دولة العقوبة ودولة التنفيذ على النقل.

المادة 7
رفض طلب النقل

1. يرفض طلب النقل إذا: -

أ) لم تستوفي أحد الشروط المبينة في المادة 6.

ب) كان من شأن النقل المساس بالسيادة، الأمن، النظام العام أو أي مصلحة أساسية أخرى لدولة العقوبة.

ج) كانت الجريمة التي صدر العقوبة بشأنها جريمة بموجب القانون العسكري لدى دولة العقوبة.

د) كان تنفيذ العقوبة لدى دولة التنفيذ يختلف عن التنفيذ في دولة العقوبة، إلى المدى الذي يؤثر فيه على تنفيذ الحكم، ما لم يتم الاتفاق حول الأحوال والشروط التي يمكن تنفيذ الطلب بموجبها.

ه) لم تقدم دولة التنفيذ تعهدا بعدم منح العفو الخاص على الشخص الذي سينقل كما هو منصوص عليه في المادة 5. 4. د.

2. يجوز رفض طلب النقل إذا لم يسدد الشخص المحكوم عليه الغرامات، المصاريف القضائية، التعويض أو اي أحكام مالية أخرى في دولة العقوبة.
3. يجوز لدولة العقوبة رفض نقل شخص بموجب هذه الاتفاقية إذا اختلفت الطبيعة القانونية أو مدة العقوبة لدى دولة التنفيذ عن دولة العقوبة.

المادة 8
الموافقة والتحقق

1. على دولة العقوبة، وفقا لقانونها الوطني، التحقق من أن الشخص الذي منح موافقته على النقل وفقا للبند 5 من المادة 6، قد قام بذلك طواعية وعلى علم تام بنتائج ذلك.
2. يجوز لدولة العقوبة، إذا كان ضروريا، أن تمنح دولة التنفيذ الفرصة للتحقق، من خلال قنصل أو مسؤول آخر، من أن الموافقة الممنوحة وفقا للشروط المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة.

المادة 9
تنفيذ العقوبة

على السلطات المختصة لدى دولة التنفيذ متابعة تنفيذ الحكم وفقا لقوانينها.

المادة 10
استمرار تنفيذ العقوبة أو تكييفها

1. تحدد المحكمة المختصة لدى دولة التنفيذ وفقا لقوانينها ذات مدة السجن كما صدر الحكم.
2. . إذا كانت المدة القصوى للسجن لذلك الفعل، بموجب قوانين دولة التنفيذ أقل من تلك الصادرة في الحكم، على محكمة دولة التنفيذ تحديد الحد الأقصى لمدة السجن المنصوص عليها لنفس الفعل بموجب قوانين تلك الدولة.

المادة 11
العفو العام والخاص

1. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو العام الصادر من دولة العقوبة أو دولة التنفيذ.
2. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص الصادر من دولة العقوبة أو دولة التنفيذ. في الحالة الأخيرة، على دولة التنفيذ التشاور مع دولة التنفيذ قبل منح العفو الخاص.

المادة 12
إنهاء أو مراجعة الحكم

1. يكون حصريا لدى دولة العقوبة الاختصاص بإنهاء أو تعديل الحكم.
2. على دولة العقوبة اخطار دولة التنفيذ بأي حكم تم إنهاؤه أو تعديله.
3. تنهي دولة التنفيذ العقوبة في حال قيام دولة العقوبة بإخطارها باي قرار أو إجراء ينهى تنفيذ العقوبة.

المادة 13
معلومات بشأن التنفيذ

تخطر دولة التنفيذ دولة العقوبة بالآتي:

1. اكمال تنفيذ الحكم.
2. هروب الشخص المحكوم عليه قبل إكمال العقوبة. وفي تلك الحالة يجب على دولة التنفيذ اتخاذ الإجراءات اللازمة للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة وفقا لقانون دولة التنفيذ.
3. تقدم دولة التنفيذ، تقريرا بشأن تنفيذ العقوبة إذا طلبت ذلك دولة العقوبة.

المادة 14
سبق المحاكمة على ذات الجرم

لا يجوز القبض على الشخص المحكوم عليه أو تقديمه للمحاكمة أو إدانته في دولة التنفيذ عن ذات الجرائم التي حكم عليه قبل نقله لدولة العقوبة.

المادة 15
النقل بالعبور

1. توافق كل دولة على طلب دولة أخرى للسماح بالنقل عبر أراضيها. عبور الأشخاص المحكوم عليهم إلى الدولة الطالبة بواسطة دولة ثالثة. إلى تلك النهاية. يسمح بالنقل بالعبور في أراضي إحدى الدول. بناء على طلب رسمي صادر من السلطة المركزية، مصحوبا بمستند أصلي يسمح بالنقل أو نسخة منها وكذلك معلومات عن جنسية الشخص المحكوم عليه ومستخرج من القانون الجنائي الذي أدين الشخص على أساسه.

2. على الدولة المطلوب اليها منح النقل بالعبور للشخص المحكوم عليه عبر أراضيها ولا يقاضى ذلك الشخص، توقيفه/ توقيفها او تقييد حريته / حريتها او غيره. ما لم يكن ذلك ضروريا لضمان نقل الشخص المحكوم عليه.
3. على الدولة المطلوب اليها بما لا يتعارض مع قوانينه، الموافقة على طلب النقل بالعبور المقدم من الدولة الطالبة.
4. لا يتطلب النقل بالعبور إذا عند استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الدولة الأخرى.
5. في حالة الهبوط الغير المجدول، يجوز للدولة التي حدث فيه الهبوط الغير مجدول أن يطلب طلبًا بالنقل بالعبور وفقًا للبند 1 من هذه المادة، ويجوز احتجاز الشخص حتى يستلم طلب النقل العبور ويكون فعال، طالما تم استلام الطلب خلال (48) ساعة من الهبوط غير مجدول.

المادة 16
حماية البيانات الشخصية

1. دون المساس بالبند 2 من هذه المادة، يجوز جمع البيانات الشخصية ونقلها حصريا إذا كانت ضرورية ومتناسبة للأغراض المبينة في طلب النقل.
2. البيانات الشخصية المرسلة إلى الدولة الأخرى نتيجة لتنفيذ طلب قدم وفقا لهذه الاتفاقية يمكن استخدامها حصريًا من قبل الدولة المستقبلة:
   أ) لغرض نفاذ العقوبة التي طلب النقل بشأنها وفقا لهذه الاتفاقية.
   ب) لإجراءات أخرى مباشرة تتعلق بتنفيذ العقوبة بموجب البند الفرعي (أ).
   ج) لمنع التهديد الفوري والخطير على الامن العام.
3. يمكن استخدام أيضا تلك البيانات لاي غرض اخر، إذا أعطت الدولة التي نقلت البيانات الشخصية موافقة مسبقة.
4. يجوز لاي من الطرفين رفض نقل البيانات الشخصية حيث تكون هذه البيانات محمية بموجب قانونها ولا يمكن للدولة الأخرى توفير نفس المستوى من الحماية.
5. يجوز ان تطلب الدولة ناقلة البيانات الشخصية للدولة الأخرى تقديم معلومات حول استخدام تلك البيانات.
6. تعالج البيانات الشخصية المنقولة بموجب هذه الاتفاقية وتحذف بما يتوافق مع قانون الدولة المستقبلة لتلك البيانات.
7. لا تمس هذه المادة بقدرة الدولة المرسلة للبيانات الشخصية لفرض شروط إضافية في حالة معينة. وإذا فرضت شروط إضافية وفقًا لهذا البند، على الدولة المرسلة للبيانات الشخصية معالجة البيانات المستلمة وفقًا لهذه الشروط.

المادة 17
النفقات

1. تتحمل دولة التنفيذ النفقات الناتجة عن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، باستثناء النفقات التي نشأت في اراضي دولة العقوبة والتي تتحملها فقط الدولة الأخيرة.
2. إذا ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات غير اعتيادية في طبيعتها، فتتشاور الدولتان بعضهما البعض لتقرير الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.

المادة 18
التشاور

يجوز للسلطتين المركزيتين للدولتين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز فعالية هذه الاتفاقية. ويجوز أيضا للسلطتين المركزيتين الموافقة على اتخاذ اي إجراءات عملية قد تكون ضرورية لتسهيل تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 19
الالتزامات بموجب اتفاقيات دولية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الدولتين الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى يكون أحدهما أو كلاهما طرف فيها.

المادة 20
تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية بالتشاور أو التفاوض عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية للدولتين من الوصول إلى اتفاق بشأنه.

المادة 21
احكام ختامية

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد اليوم الأخير الذي يخطر فيه كل من الدولتين الأخر عبر القنوات الدبلوماسية باكتمال الإجراءات المطلوبة بموجب قوانينه لسريان هذه الاتفاقية.
2. يجوز أن تخضع هذه الاتفاقية بموافقة الدولتين للتعديلات والتي ستشكل جزء لا يتجزأ عنها وتحرر في شكل برتوكولات والتي ستسري على النحو المنصوص عليه في البند 1 من هذه المادة.
3. يجوز لأي من الدولتين إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة أشهر من تاريخ تسلم الإخطار. مع ذلك، تظل الإجراءات التي بدأت قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية إلى حين الانتهاء منها.
4. تطبق هذه الاتفاقية على تنفيذ العقوبات الصادرة قبل وبعد دخولها حيز النفاذ.

إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي، في 2022/11/04، من نسختين متطابقتين باللغات العربية، الليتوانية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي.

عن/ الإمارات العربية المتحدة

عن/ جمهورية ليتوانيا

TREATY
ON
THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF LITHUANIA

The United Arab Emirates and the Republic of Lithuania, hereinafter referred to as the "States"

DESIRING to facilitate the integration of the sentenced persons into society through giving them the opportunity to serve their sentences in their own countries,

GUIDED by the norms of the international law and the law in force in the territories of the States and aiming at the development of international cooperation in the area of the enforcement

ADHERING to the principle of respect of human rights.

Have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Treaty:

1. "Judgment" shall mean final decision of court imposing a sentence.

2. "sentence" shall mean imprisonment for commitment of a criminal offence.

3. "sentenced person" shall mean a person who is serving a sentence in a prison in the Sentencing State by virtue of a judgment.

4. "Sentencing State" shall mean the State in which the sentence is imposed on a person who may be or has been transferred.

5. "Administering State" shall mean the State to which the sentenced person may be or has been transferred to serve the sentence or the remaining term thereof.

Article 2
Cooperation

The States undertake to cooperate to the greatest extent possible regarding the transfer of sentenced persons in accordance with the terms provided for in this Treaty.

Article 3

General Principles

1. A sentenced person may be transferred from the territory of the Sentencing State to the territory of the Administering State in order to serve the sentence or the remaining term thereof, in accordance with the terms provided for in this Treaty.

2. The request for transfer may be made by the Sentencing State or the Administering State. The sentenced person, his legal representative or one of his immediate family members may express interest to the Sentencing State or the Administrating State in being transferred.

3. Sentencing State shall inform sentenced person about this Treaty.

Article 4

Central Authorities

1. For the purposes of this Treaty, the Central Authorities designated by the States shall communicate with each other through diplomatic channels in connection with the matters relating to requests for transfer.

2. The Central Authority for the United Arab Emirates- the Ministry of Justice and for the Republic of Lithuania- the Ministry of Justice.

3. In case any State changes its Central Authority, it shall notify in writing the other State of such change, through diplomatic channels.

Article 5

Requests and supporting documents

1. Requests for transfer and supporting documents shall be made in writing and addressed to the Central Authority of the Requested State through diplomatic channels.

2. Requests for transfer and supporting documents shall be made in the official language of the Requesting State accompanied by a translation into the official language of the Requested State or into the English language, and shall be signed, sealed by the requesting authority and without any further authentication in this respect.

3. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Sentencing State under this Treaty, the Sentencing State shall provide the Administering State with the following information and documents:

a) The full name, date and place of birth of the sentenced person;

b) The nature, duration, and date of execution of the sentence, and a statement indicating the remaining term of the sentence and the information regarding the provisional detention or remission of the sentence or any other element relating to the execution of the sentence.

c) A true copy of the judgment

d) A copy of the text of the law which has been applied.

e) A medical or social report or any other report concerning the sentenced person, if necessary, and any information regarding the treatment he has been receiving in the

Sentencing State and any recommendation in respect of which such treatment is followed in the Administering State.

f) A document stating the consent of the sentenced person to the transfer, as mentioned in paragraph 5 of Article 6.

4. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Administering State under this Treaty, the Administering State shall forward the following information and documents to the Sentencing State;

a) A statement or a document indicating that the sentenced person is a national of the Administering State;

b) A copy of the relevant legal provisions which providing that the act or omission on account of which the sentence has been imposed constitute a criminal offence in the Administering State if it is committed in its territory.

c) A statement whether the transferred person is requested or accused or sentenced for other cases in the Administering State.

d) An undertaking not to grant pardon for the person requested to be transferred without the consent of the Sentencing State.

e) A text of legal provisions which provide for the terms and procedure of conditional release.

5. In case the Sentencing State agrees to transfer a person according to a request submitted by the Administering State, the Sentencing State shall transfer the information and documents mentioned in Paragraph 3 of this Article.

6. The sentenced person shall be informed in writing about all decision regard to the request for the transferred that have been taken by either State.

Article 6

Conditions for Transfer

The sentenced person may be transferred under this Treaty on the following conditions:

1. If the sentenced person is a national of the Administering State.
2. If the judgment is final and executable.
3. If the part of the sentence still to be served at the time of the receipt of the request is at least six months, unless otherwise agreed.
4. If the act or omission subject of the sentence constitutes an offence under the laws of the Administering State if committed in its territory.
5. If the sentenced person consents in writing to his transfer. In case of his incapacity to express his interest of being transferred, transfer may be consented in writing by his legal representative.
6. If both the Sentencing and the Administering States agree to the transfer.

Article 7

Denial of Request for Transfer

1. A request for transfer shall be denied:
a. If one of the conditions specified in Article 6 is not met.
b. If transfer would prejudice sovereignty, security, public order or any other essential interest of the Sentencing State.
c. If the offence for which the judgment is delivered is an offence under military law of the Sentencing State.
d. If the execution of sentence in the Administering State differs from that in the Sentencing State, to an extent that affects the execution of the judgment, unless otherwise agreed on the terms and conditions under which the request may be executed.
e. If the Administering State does not submit an undertaking not to grant pardon for the person to be transferred as provided for in Article 5.4.d.

2. A request for transfer may be denied if the sentenced person has not satisfied the payment of fines, court costs, compensations or other pecuniary judgements in the Sentencing State.

3. The Sentencing State may refuse to transfer a person under this Treaty if the legal nature or term of the sentence in the Administering State differs from that in the Sentencing State.

Article 8

Consent and Ascertainment

1. The Sentencing State, according to its national law shall ascertain that the person giving his consent to transfer according to paragraph 5 of Article 6 has done so voluntarily as well fully aware of the consequences thereof.
2. The Sentencing State may, should it be necessary, afford the Administering State an opportunity to verify, through a consul or other official, that the consent is given in accordance with the conditions set out in paragraph 1 of this Article.

Article 9

Execution of the Sentence

The competent authorities of the Administering State shall follow up the execution of the sentence according to its own laws.

Article 10

Continued Execution or Adaptation of the Sentence

1. The competent court of the Administering State shall in accordance with its laws set the same term of imprisonment as that imposed by the judgment.

2. If in accordance with the laws of the Administering State the maximum term of imprisonment for this act is lower than that imposed by the judgment, the court of the

Administering State shall determine the maximum term of imprisonment provided for the same act by the laws of that State.

Article 11

Amnesty and Pardon

1. The sentenced person shall be subject to the general amnesty granted by the Sentencing State or the Administering State.
2. The sentenced person shall be subject to pardon granted by the Sentencing State or by the Administering State. In the latter case the Administering State shall consult the Sentencing State before granting the pardon.

Article 12

Termination or Revision of Judgment

1. Only the Sentencing State shall be competent to terminate or amend the judgment.
2. The Sentencing State shall inform the Administering State about any terminated or amended judgment.
3. The Administering State shall terminate the sentence as soon as it is informed by the Sentencing State of any decision or measure terminating the execution of the sentence.

Article 13

Information on Execution

The Administering State shall inform the Sentencing State of the following:

1. The enforcement of the judgment has been completed.

2. Escaping of the sentenced person before completion of the sentence. In such case the Administering State shall have to take the appropriate measures to arrest and commit him for trial according to the law in the Administering State.

3. The Administering State shall provide a report on the execution of the sentence if so requested by the Sentencing State.

Article 14

Ne bis In Idem

A sentenced person may not be arrested, committed for trial or convicted in the Administering State for the same offences he was sentenced before transfer in the Sentencing State.

Article 15

Transit

1. Each State shall grant a request of another State to allow through its territory the transit of sentenced persons transferred to a Requesting State by a third State. To that end the transit in the territory of one of the States shall be permitted upon official request issued by the Central Authority, accompanied by the original document authorizing the transferring or a copy of the same as well as information about the nationality of the sentenced person and an extract from the criminal law on account of which the person was convicted.

2. The State requested to grant transit of the sentenced person through its territory shall not prosecute such a person, detain him or her or otherwise restrict his or her freedom, unless when it is necessary to ensure the transit of the sentenced person.

3. The Requested State shall, in so far as it is not contrary to its laws, approve the request for transit made by the Requesting State.

4. No permission is required where air transport is used and no landing is scheduled for on the territory of the other State.

5. In the event of an unscheduled landing, the State in which the unscheduled landing occur may require a request for transit pursuant to paragraph 1 of this Article, and it may detain the person until the request for transit is received and the transit is effected, as long as the request is received within 48 hours of the unscheduled landing.

Article 16

Protection of Personal Data

1. Without prejudice to paragraph 2 of this Article, personal data may be gathered and transmitted only if it is necessary and proportionate for the purposes indicated in the request for transfer.

2. Personal data transmitted to the other State as a result of the execution of a request made under this Treaty may exclusively be used by the receiving State:

a) for the purpose of the enforcement of the sentence for which the transfer was requested under this Treaty;

b) for other proceedings directly related to the enforcement of the sentence under subparagraph a);

c) for preventing an immediate and serious threat to public security.

3. Such data may also be used for any other purpose, if prior consent to that effect has been given by the State which transmitted the personal data.

4. Either State may refuse to transmit personal data where such data is protected under its law and the same level of protection cannot be provided by the other State.

5. The State that transmits personal data may require the other State to give information on the use made with such data.

6. Personal data transmitted under this Treaty shall be processed and deleted in line with the law of the State which received such data.

7. This Article shall not prejudice the capacity of the State which transmits personal data to impose additional conditions in a particular case. Where additional conditions have been

imposed in accordance with this paragraph, the State to which personal data has been transmitted shall process the received data according to these conditions.

Article 17

Expenses

1. The Administering State shall bear the expenses resulting from transfer of the sentenced persons, save that expenses incurred in the territory of the Sentencing State which shall be born only by the latter State.

2. If it appears that the execution of the request requires expenses of extraordinary nature, the States shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the request may be executed.

Article 18

Consultation

The Central Authorities of the States may consult with each other to promote the effectiveness of this Treaty. The Central Authorities may also take any practical measures that may be necessary for facilitating the implementation of this Treaty.

Article 19

Obligations under International Treaties

The provisions of this Treaty shall not affect the rights and obligations of the States arising from other international treaties to which one or both of them are parties.

Article 20

Settlement of Disputes

Any dispute arising from application or interpretation of this Treaty shall be settled by consultations or negotiations through diplomatic channels if the Central Authorities of the States are themselves unable to reach agreement.

Article 21

Final Provisions

1. The present Treaty shall enter into force on the thirtieth day after the latter of the dates on which each of the States has notified the other through diplomatic channels that the procedures required by its law for entry into force of the Treaty have been complied with.

2. By the agreement of both States this Treaty may be subject to amendments, which shall form the inseparable part of it and shall be drawn in the form of Protocols, which shall enter into force as established in paragraph 1 of this Article.

3. Either State may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six months after the date on which the notice is received. However, transfer proceedings already commenced before the notice is received shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.

4. This Treaty shall be applicable to enforcement of sentences imposed both before and after its entry into force.

IN WITNESS THEREOF, the undersigned being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

Done at Abu Dhabi, on 04/11/2022, in duplicate, each in the Arabic, Lithuanian and English languages, all texts being equally authentic. In case of interpretation discrepancies, the English text shall prevail.

For the United Arab Emirates

For the Republic of Lithuania

JUNGTINIŲ ARABŲ EMYRATŲ
IR
LIETUVOS RESPUBLIKOS
SUTARTIS
DĖL NUTEISTŲJŲ PERDAVIMO

Jungtiniai Arabų Emyratai ir Lietuvos Respublika, toliau – Valstybės,

norėdamos palengvinti nuteistųjų integraciją į visuomenę suteikiant galimybę jiems atlikti bausmę savo šalyje;

vadovaudamosi tarptautinės teisės ir Valstybių teritorijose galiojančios teisės normomis bei siekdamos plėtoti tarptautinį bendradarbiavimą bausmių vykdymo srityje;

laikydamosi pagarbos žmogaus teisėms principo,

susitarė:

1 straipsnis
Sąvokos

Šioje Sutartyje:

1. „nuosprendis“ – galutinis teismo sprendimas, kuriuo skiriama bausmė;

2. „bausmė“ – už padarytą nusikalstamą veiką paskirta laisvės atėmimo bausmė;

3. „nuteistasis“ – asmuo, kuris pagal nuosprendį atlieka laisvės atėmimo bausmę nuosprendį priėmusioje Valstybėje;

4. „nuosprendį priėmusi Valstybė“ – Valstybė, kurioje yra paskirta bausmė asmeniui, kuris gali būti perduotas ar jau yra perduotas;

5. „nuosprendį vykdanti Valstybė“ – Valstybė, kuriai gali būti perduotas ar jau yra perduotas nuteistasis atlikti bausmės ar likusios jos dalies.

2 straipsnis
Bendradarbiavimas

Valstybės, vadovaudamosi šioje Sutartyje nustatytomis sąlygomis, įsipareigoja kuo glaudžiau bendradarbiauti nuteistųjų perdavimo srityje.

3 straipsnis

Bendrieji principai

1. Remiantis šioje Sutartyje nustatytomis sąlygomis nuteistasis gali būti perduotas iš nuosprendį priėmusios Valstybės teritorijos į nuosprendį vykdančios Valstybės teritoriją atlikti bausmės ar likusios jos dalies.

2. Prašymą dėl perdavimo gali pateikti nuosprendį priėmusi Valstybė arba nuosprendį vykdanti Valstybė. Nuteistasis, jo teisėtas atstovas ar bet kuris iš jo artimų šeimos narių gali pareikšti norą dėl perdavimo kreipdamasis į nuosprendį priėmusią Valstybę arba nuosprendį vykdančią Valstybę.

3. Nuosprendį priėmusi Valstybė supažindina nuteistąjį su šios Sutarties nuostatomis.

4 straipsnis

Centrinės institucijos

1. Pagal šią Sutartį Valstybių paskirtos centrinės institucijos perduoda viena kitai su prašymais dėl perdavimo susijusią informaciją diplomatiniais kanalais.

2. Jungtinių Arabų Emyratų centrinė institucija – Teisingumo ministerija, Lietuvos Respublikos centrinė institucija – Teisingumo ministerija.

3. Jei kuri nors Valstybė pakeičia savo centrinę instituciją, ji raštu diplomatiniais kanalais praneša apie tai kitai Valstybei.

5 straipsnis

Prašymai ir juos patvirtinantys dokumentai

1. Prašymai dėl perdavimo ir juos patvirtinantys dokumentai pateikiami raštu ir siunčiami diplomatiniais kanalais prašomosios Valstybės centrinei institucijai.

2. Prašymai dėl perdavimo ir juos patvirtinantys dokumentai pateikiami prašančiosios Valstybės oficialiąja kalba kartu su vertimu į prašomosios Valstybės oficialiąją kalbą arba anglų kalbą, jie turi būti pasirašyti ir patvirtinti prašančiosios Valstybės institucijos antspaudu nereikalaujant jokio papildomo patvirtinimo.

3. Kad būtų priimtas sprendimas dėl nuosprendį priėmusios Valstybės pagal šią Sutartį pateikto prašymo, nuosprendį priėmusi Valstybė pateikia nuosprendį vykdančiai Valstybei tokią informaciją ir dokumentus:

a) nuteistojo vardą ir pavardę, gimimo datą ir vietą;

b) bausmės pobūdį, trukmę, vykdymo datą, informaciją apie likusį bausmės laiką ir informaciją apie kardomąjį kalinimą, atleidimą nuo bausmės arba bet kokius kitus su bausmės vykdymu susijusius duomenis;

c) patvirtintą nuosprendžio kopiją;

d) taikyto teisės akto teksto kopiją;

e) jei būtina, medicininę, socialinę ar kitokią pažymą apie nuteistąjį, bet kokią informaciją apie nuosprendį priėmusioje Valstybėje jam teikiamas gydymo paslaugas ir bet kokią rekomendaciją dėl tokio gydymo tęsimo nuosprendį vykdančioje Valstybėje;

f) dokumentą, kuriame pažymimas Sutarties 6 straipsnio 5 dalyje nurodytas nuteistojo sutikimas būti perduotam.

4. Kad būtų priimtas sprendimas dėl nuosprendį vykdančios Valstybės pagal šią Sutartį pateikto prašymo, nuosprendį vykdanti Valstybė nuosprendį priėmusiai Valstybei pateikia tokią informaciją ir dokumentus:

a) informaciją ar dokumentą, patvirtinantį, kad nuteistasis yra nuosprendį vykdančios Valstybės pilietis;

b) kopiją atitinkamų teisės aktų nuostatų, kurios nustato, kad veikimas ar neveikimas, už kurį buvo skirta bausmė, yra nusikalstama veika, jei įvykdyta nuosprendį vykdančios Valstybės teritorijoje;

c) informaciją, ar perduodamas asmuo yra prašomas perduoti, yra kaltinamas ar nuteistas dėl kitų iškeltų bylų nuosprendį vykdančioje Valstybėje;

d) įsipareigojimą nesuteikti malonės prašomam perduoti asmeniui be nuosprendį priėmusios Valstybės sutikimo;

e) teisės aktų nuostatų, nustatančių lygtinio paleidimo sąlygas ir tvarką, tekstą.

5. Jei nuosprendį priėmusi Valstybė sutinka perduoti asmenį pagal nuosprendį vykdančios Valstybės pateiktą prašymą, nuosprendį priėmusi Valstybė pateikia šio straipsnio 3 dalyje nurodytą informaciją ir dokumentus.

6. Nuteistasis raštu informuojamas apie visus bet kurios iš Valstybių priimtus su prašymu dėl perdavimo susijusius sprendimus.

6 straipsnis

Perdavimo sąlygos

Nuteistasis pagal šią Sutartį gali būti perduodamas, jei tenkinamos šios sąlygos:

1. nuteistasis yra nuosprendį vykdančios Valstybės pilietis;

2. nuosprendis yra galutinis ir vykdytinas;

3. gavus prašymą nuteistajam liko ne mažiau kaip šeši mėnesiai iki bausmės atlikimo pabaigos, nebent susitariama kitaip;

4. veikimas ar neveikimas, dėl kurio taikoma bausmė, yra nusikalstama veika pagal nuosprendį vykdančios Valstybės teisės aktus, jei ji padaroma jos teritorijoje;

5. nuteistasis raštu patvirtina sutikimą būti perduotas. Jei asmuo pats negali pareikšti noro būti perduotas, rašytinį sutikimą dėl perdavimo gali duoti jo teisėtas atstovas;

6. tiek nuosprendį priėmusi Valstybė, tiek nuosprendį vykdanti Valstybė sutinka vykdyti perdavimą.

7 straipsnis

Prašymo dėl perdavimo netenkinimas

1. Prašymas dėl perdavimo netenkinamas, jei:

a. neįvykdyta bent viena iš 6 straipsnyje nurodytų sąlygų;

b. perdavimas pakenktų nuosprendį priėmusios Valstybės suverenitetui, saugumui, viešajai tvarkai ar bet kuriems kitiems svarbiems interesams;

c. nusikalstama veika, dėl kurios priimtas nuosprendis, laikoma nusikalstama veika pagal nuosprendį priėmusios Valstybės karo teisės nuostatas;

d. bausmės vykdymas nuosprendį vykdančioje Valstybėje skiriasi nuo bausmės vykdymo nuosprendį priėmusioje Valstybėje tiek, kad daro poveikį nuosprendžio vykdymui, išskyrus tuos atvejus, kai dėl sąlygų, pagal kurias gali būti įvykdytas prašymas, susitariama kitaip;

e. nuosprendį vykdanti Valstybė nepateikia įsipareigojimo nesuteikti malonės asmeniui, kurį ketinama perduoti, kaip nustatyta 5 straipsnio 4 dalies d punkte.

2. Gali būti atsisakyta patenkinti prašymą dėl perdavimo, jei nuteistasis neapmokėjo baudų, teismo išlaidų, kompensacijų ar kitų piniginių nuobaudų nuosprendį priėmusioje Valstybėje.

3. Nuosprendį priėmusi Valstybė gali atsisakyti perduoti asmenį pagal šią Sutartį, jeigu bausmės teisinis pobūdis arba bausmės laikas nuosprendį vykdančioje Valstybėje skiriasi nuo bausmės teisinio pobūdžio ar bausmės laiko nuosprendį priėmusioje Valstybėje.

8 straipsnis

Nuteistojo sutikimas ir sutikimo patikrinimas

1. Nuosprendį priėmusi Valstybė, laikydamasi savo nacionalinės teisės aktų, įsitikina, kad asmuo, davęs sutikimą dėl perdavimo pagal 6 straipsnio 5 dalį, tai padarė savanoriškai ir visiškai suvokdamas jo padarinius.

2. Prireikus nuosprendį priėmusi Valstybė, tarpininkaujama konsulo ar kito pareigūno, gali sudaryti galimybę nuosprendį vykdančiai Valstybei patikrinti, ar sutikimas duotas pagal šio straipsnio 1 dalyje nurodytas sąlygas.

9 straipsnis

Bausmės vykdymas

Nuosprendį vykdančios Valstybės kompetentingos institucijos toliau vykdo bausmę pagal savo teisės aktus.

10 straipsnis

Tolesnis bausmės vykdymas arba bausmės adaptavimas

1. Nuosprendį vykdančios Valstybės kompetentingas teismas, vadovaudamasis savo teisės aktais, nustato tokį patį laisvės atėmimo terminą, koks buvo paskirtas nuosprendžiu.

2. Jeigu pagal nuosprendį vykdančios Valstybės teisės aktus už šią veiką numatytas maksimalus laisvės atėmimo terminas yra mažesnis negu paskirtas nuosprendžiu, nuosprendį vykdančios Valstybės teismas nustato maksimalų laisvės atėmimo terminą, numatytą už tokią pačią veiką šios Valstybės teisės aktuose.

11 straipsnis

Amnestija ir malonė

1. Nuteistajam gali būti pritaikyta amnestija, paskelbta tiek nuosprendį priėmusioje Valstybėje, tiek nuosprendį vykdančioje Valstybėje.

2. Malonę nuteistajam gali suteikti tiek nuosprendį priėmusi Valstybė, tiek nuosprendį vykdanti Valstybė. Pastaruoju atveju, prieš suteikdama malonę, nuosprendį vykdanti Valstybė konsultuojasi su nuosprendį priėmusia Valstybe.

12 straipsnis

Nuosprendžio panaikinimas ar peržiūrėjimas

1. Teisę panaikinti ar pakeisti nuosprendį turi tik nuosprendį priėmusi Valstybė.

2. Panaikinusi ar pakeitusi nuosprendį, nuosprendį priėmusi Valstybė praneša apie tai nuosprendį vykdančiai Valstybei.

3. Nuosprendį vykdanti Valstybė nutraukia bausmės vykdymą, kai tik nuosprendį priėmusi Valstybė ją informuoja apie bet kokį sprendimą ar priemonę, kuriais nutraukiamas bausmės vykdymas.

13 straipsnis

Informacija apie vykdymą

Nuosprendį vykdanti Valstybė praneša nuosprendį priėmusiai Valstybei apie tai, kad:

1. nuosprendžio vykdymas užbaigtas;

2. nuteistasis iki bausmės atlikimo pabaigos pabėgo. Tokiu atveju nuosprendį vykdanti Valstybė turi imtis atitinkamų priemonių jam sulaikyti ir perduoti teismui pagal nuosprendį vykdančios Valstybės teisę;

3. nuosprendį vykdanti Valstybė pateikia bausmės vykdymo ataskaitą, jei to paprašo nuosprendį priėmusi Valstybė.

14 straipsnis

***Ne bis in idem* principas**

Nuteistasis negali būti suimtas, perduotas teismui arba nuteistas nuosprendį vykdančioje Valstybėje už tas pačias nusikalstamas veikas, dėl kurių jis jau buvo nuteistas nuosprendį priėmusioje Valstybėje prieš jį perduodant.

15 straipsnis

Vežimas tranzitu

1. Kiekviena Valstybė kitos Valstybės prašymu leidžia tranzitu vežti per savo teritoriją nuteistuosius, kuriuos prašančiajai Valstybei perduoda trečioji valstybė. Šiuo tikslu vežimas tranzitu vienos iš Valstybių teritorijoje leidžiamas gavus oficialų centrinės institucijos prašymą, kartu pateikus dokumento, kuriuo leidžiamas nuteistojo perdavimas, originalą arba jo kopiją, taip pat pateikus informaciją apie nuteistojo pilietybę ir baudžiamosios teisės nuostatų, kuriomis remiantis asmuo buvo nuteistas, išrašą.

2. Valstybė, kurios prašoma leisti per jos teritoriją vežti tranzitu nuteistąjį, nepradeda tokio asmens baudžiamojo persekiojimo, jo nesulaiko ar kitaip neapriboja jo laisvės, išskyrus atvejus, kai tai būtina nuteistojo vežimui tranzitu užtikrinti.

3. Prašomoji Valstybė, jei tai neprieštarauja jos teisės aktams, patenkina prašančiosios Valstybės tranzito prašymą.

4. Leidimo nereikia, kai vežama oro transportu ir nenumatoma nusileisti kitos Valstybės teritorijoje.

5. Nenumatyto nusileidimo atveju ta Valstybė, kurios teritorijoje nenumatytai nusileidžiama, gali pareikalauti pateikti tranzito prašymą pagal šio straipsnio 1 dalį ir sulaikyti tą asmenį, kol bus gautas tranzito prašymas ir truks tranzitas, su sąlyga, kad tranzito prašymas gaunamas per 48 valandas nuo nenumatyto nusileidimo.

16 straipsnis

Asmens duomenų apsauga

1. Nepažeidžiant šio straipsnio 2 dalies nuostatų asmens duomenys gali būti renkami ir perduodami tik jei tai būtina ir proporcinga, atsižvelgiant į prašyme dėl perdavimo nurodytus tikslus.

2. Asmens duomenis, perduotus kitai Valstybei vykdant pagal šią Sutartį pateiktą prašymą, juos gaunanti Valstybė gali išimtinai naudoti:

a) siekdama įvykdyti bausmę, dėl kurios pagal šią Sutartį buvo prašoma perduoti nuteistąjį;

b) kituose procesuose, tiesiogiai susijusiuose su a punkte nurodytu bausmės vykdymu;

c) siekdama užkirsti kelią tiesioginei ir didelei grėsmei visuomenės saugumui.

3. Tokie duomenys gali būti naudojami ir bet kokiais kitais tikslais, jei dėl to yra gautas išankstinis asmens duomenis perdavusios Valstybės sutikimas.

4. Bet kuri Valstybė gali atsisakyti perduoti asmens duomenis, kai tokie duomenys yra saugomi šios Valstybės teisės aktų, o kita Valstybė negali užtikrinti tokio paties lygio apsaugos.

5. Valstybė, kuri asmens duomenis perduoda, gali prašyti kitos Valstybės pateikti informaciją apie tokių duomenų naudojimą.

6. Pagal šią Sutartį perduoti asmens duomenys tvarkomi ir naikinami pagal Valstybės, kuri gavo tokius duomenis, teisės aktus.

7. Šis straipsnis nedaro poveikio Valstybės, perduodančios asmens duomenis, teisei konkrečiu atveju nustatyti papildomas sąlygas. Tuo atveju, kai papildomos sąlygos nustatytos pagal šios dalies nuostatas, Valstybė, kuriai buvo perduoti asmens duomenys, tvarko gautus duomenis laikydamasi šių sąlygų.

17 straipsnis

Išlaidos

1. Nuosprendį vykdanti Valstybė padengia išlaidas, susijusias su nuteistųjų perdavimu, išskyrus išlaidas, atsiradusias nuosprendį priėmusios Valstybės teritorijoje, kurias padengia tik pastaroji Valstybė.

2. Jei paaiškėja, kad prašymui įvykdyti reikės pernelyg didelių išlaidų, Valstybės tariasi, kad nustatytų sąlygas, pagal kurias prašymas gali būti vykdomas.

18 straipsnis

Konsultacijos

Valstybių centrinės institucijos gali konsultuotis viena su kita, siekdamos veiksmingai įgyvendinti šią Sutartį. Centrinės institucijos taip pat gali imtis bet kokių praktinių priemonių, kurios gali būti būtinos šios Sutarties įgyvendinimui palengvinti.

19 straipsnis

Įsipareigojimai pagal tarptautines sutartis

Šios Sutarties nuostatos neturi poveikio Valstybių teisėms ir įsipareigojimams pagal kitas tarptautines sutartis, kurių šalis yra viena iš jų arba abi Valstybės.

20 straipsnis

Ginčų sprendimas

Bet kokie dėl šios Sutarties taikymo ar aiškinimo kylantys ginčai sprendžiami konsultacijomis arba derybomis diplomatiniais kanalais, jei Valstybių centrinėms institucijoms nepavyksta susitarti pačioms.

21 straipsnis

Baigiamosios nuostatos

1. Ši Sutartis įsigalioja trisdešimtą dieną po vėlesnės iš datų, kurią viena iš Valstybių diplomatiniais kanalais praneša kitai Valstybei, kad jos teisės aktuose nustatytos procedūros Sutarčiai įsigalioti yra įvykdytos.

2. Abiejų Valstybių susitarimu ši Sutartis gali būti keičiama; tokie pakeitimai tampa neatskiriama šios Sutarties dalimi ir įforminami protokolais, įsigaliojančiais šio straipsnio 1 dalyje nustatyta tvarka.

3. Bet kuri Valstybė bet kuriuo metu gali nutraukti šią Sutartį, diplomatiniais kanalais pateikdama rašytinį pranešimą kitai Valstybei. Šios Sutarties nutraukimas įsigalioja praėjus šešiems mėnesiams nuo pranešimo gavimo dienos. Tačiau perdavimo procesams, kurie buvo pradėti iki pranešimo gavimo, pabaigti toliau taikoma ši Sutartis.

4. Ši Sutartis taikoma bausmių, paskirtų iki ir po šios Sutarties įsigaliojimo, vykdymui.

TAI PATVIRTINDAMI, toliau nurodyti savo atitinkamų Vyriausybių tinkamai įgalioti asmenys pasirašė šią Sutartį.

Pasirašyta .....04..... m. .....11..... ..... d. .....2022..... dviem egzemplioriais arabų, lietuvių ir anglų kalbomis, visi tekstai yra autentiški. Kilus nesutarimų dėl šios Sutarties aiškinimo, vadovaujamasi tekstu anglų kalba.

Jungtinių Arabų Emyratų vardu

Lietuvos Respublikos vardu